الصباح الاقتصادية
17
العدد 1423 - السنة الخامسة
السبت 17 محرم 1434 - الموافق 1 ديسمبر 2012
satrday 1 december 2012 - No.1423 - 5th Year

أداء مميز منذ أولى جلساتها حتى نهايتها

البورصة في أسبوع: القادم أفضل

- التحركات الحكومية الجادة قلبت المعادلة وأعطت سوق الكويت دفعة للأمام
- الأزمة المالية العالمية مازالت تخيّم على أجواء العديد من الدول
- المجالس النيابية السابقة لم تتدخل في وضع خطة لمعالجة تداعيات الأزمة العالمية
- الإقفالات الشهرية أعطت جرعة جديدة للأسهم التي حققت أرباحاً عن فترة الربع الثالث
- نشاط كبير على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع
- سوق الكويت لم يعد يتأثر بالأوضاع السياسية الخارجية

ارتياح لانجازات السوق خلال أسبوع

المحرر الاقتصادي

حقق سوق الكويت خلال الاسبوع الماضي اداء مميزا بدعم من الحالة السياسية والتحركات الحكومية الجادة لمعالجة الملف الاقتصادي الذي ظل يترنح خلال السنوات الخمس الماضية دون حلول رغم ان الكثير من الدول سارعت إلى تدارك تداعيات الازمة المالية العالمية التي مازالت تخيم على اجواء العديد من الدول.

وتنفس المتداولون الصعداء في نهاية جلسة الاسبوع باعتبارها نهاية سعيدة استكملت بقية الاسبوع ما انعكس على النشاط في عمليات البيع والشراء.

وكان سوق الكويت انتخابات مجلس الامة التي ستجرى اليوم السبت بصعود بـ8 نقاط ليشير الى استمرار حالة التفاؤل التي انطلقت منذ منتصف الاسبوع الماضي، وستواصل رحلة الصعود بعد انتهاء الانتخابات وظهور النتائج، حيث ستفتح اولى جلساتها يوم غد الاحد.

ورغم اجواء الترقب التي ظلت مسيطرة على قاعة التداول خشية من حدوث تطورات جديدة على المشهد السياسي، خاصة فيما يتعلق بالمسيرة التي تم تحديد موعد لها عصر اليوم، إلا ان القوة الشرائية نشطت في آخر نصف ساعة من الاقفال وتحركت وتيرة الشراء لتستهدف عددا من الشركات النشطة والتشغيلية والواعدة، إضافة الى الشركات الرخيصة.

وسارعت بعض المحافظ الاستثمارية والصناديق الى استهداف الشركات التابعة من خلال تصعيد اسعارها في الاقفالات الشهرية في جلسة الخميس خاصة بالنسبة للشركات التي حققت ارباحا جيدة عن فترة الربع الثالث من هذا العام.

وأوضح المراقبون ان الوضعية العامة للسوق لاتزال ايجابية رغم تدني مستوى السيولة الى 27.1 مليون وهو امر طبيعي بعد سلسلة من الارتفاعات ومن الارتفاع التدريجي للسيولة والذي بدأ منذ الاسبوع الماضي حتى وصل الى القمة في منتصف الاسبوع الجاري ليتجاوز حاجز 53 مليون دينار.

ورأى المراقبون ان جلسة «آخر جلسة لهذا الاسبوع» كانت الافضل من ناحية الاقفالات الشهرية، حيث تحاول بعض المحافظ تصعيد أسهم الشركات والصناديق التابعة، وهذا ما دفع السوق للارتفاع.

ووسط اجواء من التفاؤل ازدادت عمليات الشراء على الاسهم الكبيرة والرخيصة منها، بعد ان ظهرت بوادر ايجابية مثل اقرار قانون الشركات وتوقع صدور قرارات اقتصادية خلال الفترة المقبلة، مشيرين الى ان كل المؤشرات تسير في الاتجاه الصاعد.

وشدد المراقبون على ان سوق الكويت لم يعد يتأثر كثيرا بالأوضاع السياسية الخارجية، وهذا يؤكد انه قادر على تجاوز اي مشاكل خارجية، مؤكدين ان الاوضاع جيدة وان قيمة التداول لا تعكس حالة التفاؤل.

وزاد المراقبون ان المضاربات نشطت على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية، فيما ظلت الشركات الكبيرة مستقرة ومتماسكة، بعد ان حققت ارتفاعات معقولة خلال الاسبوع الماضي.

ووصف المراقبون اداء سوق الكويت خلال الاسبوع الماضي بانه قياسي بكل المعايير، اذ ان الارتفاعات كانت ايجابية، لكن هناك حالة ترقب لنتائج انتخابات مجلس الأمة.

مراقبون: البورصة بحاجة إلى محفزات جديدة

اكد المراقبون ان سوق الكويت للاوراق المالية بحاجة الى مزيد من محفزات السيولة والدعم الحكومي والتحركات المؤثرة لمديري المحافظ والصناديق الاستثمارية وصناع السوق.

وقال المراقبون ان الاسهم الصغيرة والمتوسطة باتت الملاذ الامن للعديد من المستثمرين لكنها لا تعكس الأداء العام لان الاسهم القيادية حين تتحرك تؤثر حتما في القيم الرئيسية اما الصغيرة فلا تؤثر لان مستوياتها السعرية عادية. وتابع: ان هناك بعضا من مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية لا يتحركون في اوامر الشراء او البيع الا القليل لاعتقادهم بان الفرص غير مواتية وهي فلسفة لا تؤتي بثمارها لكبريات المجموعات الاستثمارية اللاعبة في السوق والتي تتحكم ايضا في موجة الارتفاعات او الانخفاضات لان السوق يعتمد على الافراد لا الاستثمار المؤسساتي.

تمديد مهلة تسديد قرض مرابحة «زين السعودية»

أكدت شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين السعودية»، الشركة المشغلة لأحد أكثر شبكات الاتصالات تطوراً في المملكة، توصلها إلى اتفاق مع البنوك الممولة لتمديد موعد استحقاق قرض المرابحة بقيمة 9 مليارات ريال «2.4 مليار دولار أمريكي» على المدى القصير، ويأتي هذا الإجراء بعد أن نجحت الشركة في تسديد مبلغ 750 مليون ريال «200 مليون دولار أمريكي» في السابع والعشرين من أغسطس العام الحالي 2012م.

وعلى ذلك فإن قرض المرابحة المذكور يستحق السداد بتاريخ 31 يناير 2013، مع إمكانية تمديد موعد استحقاقه مرة أخرى بعد هذا التاريخ.

وتمنح هذه الهلة «زين السعودية» والبنوك الممولة المزيد من الوقت للانتهاء من تنفيذ هيكلة تمويل طويلة الأجل تتيح للشركة مزيداً من المرونة في تنفيذ استثمارات تطوير شبكتها.

شعار زين

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 106.80 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض ستة سنتات في تداولات الخميس ليستقر عند مستوى 106.80 دولارات مقارنة بـ106.86 دولارات في تداولات الاربعاء الماضي.

وبقيت مفاوضات الميزانية الامريكية الرامية الى تفادي سيناريو «الجرف المالي» المحرك الرئيسي لاسعار النفط حيث يترقب المستثمرون ما سيترتب عن هذه المفاوضات وما اذا كانت ادارة اوباما ستنجح في الوصول الى اتفاق مع جمهوريي الكونغرس لتمديد الاعفاءات الضريبية وعمليات التوسع المالي قبل نهاية العام الحالي.

وزير المالية دعا الشركات البريطانية إلى الاستثمار في الكويت

دعا وزير المالية الدكتور نايف الحجرف رجال الاعمال والشركات البريطانية الى الاستثمار في الكويت والمساهمة في مشروعات خطة التنمية الكبيرة التي اقرتها الحكومة الكويتية.

وقال الحجرف لدى افتتاحه منتدى الاعمال الكويتي البريطاني الذي عقد في لندن برعاية وزارة التجارة والاستثمار البريطانية وذلك على هامش زيارة الدولة لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الى المملكة المتحدة ان دولة الكويت ترحب دائما بالشركات البريطانية التي ترغب في الاستثمار في الكويت والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها مشروعات التنمية ومشروعات القطاع الخاص ايضا.

وشدد على ضرورة تعزيز فرص الاستثمار بين الجانبين الكويتي والبريطاني بشكل اكبر انطلاقا من نتائج زيارة الدولة التاريخية لسمو امير البلاد الى المملكة المتحدة مؤكدا اهمية ايجاد صيغة مشتركة لمتابعة البرامج والمشاريع الاقتصادية في كلا البلدين.

واوضح الحجرف ان دولة الكويت تقع في موقع استثنائي ومتميز يسمح لها بمساعدة الشركات البريطانية للوصول الى دول الجوار الاسيوية لافتا بالمقابل الى ان دولة الكويت سبق وان اتخذت من العاصمة البريطانية منطلقا لاستثماراتها الخارجية عبر مكتب الاستثمار الكويتي الذي اسس قبل ستين عاما.

من جانبه اشاد وكيل وزارة الاعمال البريطانية لورد مارلاند اوف اودستوك بنتائج زيارة صاحب السمو امير البلاد التي دامت ثلاثة ايام وتوجت بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم في عدة مجالات منها الدبلوماسية والامنية والصحية والتعليمية فضلا عن المحادثات الاقتصادية بين المسؤولين ورجال الاعمال من كلا البلدين.

واكد لورد مارلاند على ان المملكة المتحدة ستقف الى جانب دولة الكويت في تحقيق مشروعات التنمية التي ستعود بالمنفعة على ابناء الشعب الكويتي موضحا ان عدة شركات بريطانية حققت نجاحا كبيرا في انجاز عدة مشروعات استثمارية في الكويت علاوة على انضمام شركات اخرى للمساهمة في انجاز المشروعات التنموية الكبرى في ميناء مبارك الكبير وقطار الانفاق وتوسعة المستشفى الاميري.

واثنى لورد مارلاند بالمناسبة ايضا على الاستثمارات الكويتية في بريطانيا سواء التابعة للقطاع العام كمكتب الاستثمار الكويتي في لندن او التي يمولها القطاع الخاص مثل بنك «غابتهاوس» مشيرا الى وجود خطة لانشاء مجموعة اقتصادية بريطانية كويتية لمتابعة المشاريع الاستثمارية في البلدين والعمل على تعزيزها اكثر في المستقبل.

كما اشاد الوزير البريطاني بزيارة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون الى الكويت العام الماضي وما حققته من نتائج ملموسة خصوصا بعد اعلان كاميرون على خطته لمضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 4 مليارات جنيه استرليني سنويا بحلول عام 2015. واشار الى ان نتائج زيارة رئيس الوزراء الى الكويت بدأت تأتي ثمارها بالفعل مع ارتفاع الصادرات البريطانية الى الكويت خلال الثمانية اشهر الاولى من هذا العام بنسبة 17 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي في حين ارتفع قطاع الخدمات بنسبة 13 في المئة مع نهاية عام 2011 مقارنة مع بالعام الذي سبقه.

يذكر ان المنتدى شهد الى جانب مشاركة الدكتور الحجرف ولورد مارلاند حضور وزير التجارة والصناعة انس الصالح ورئيس هيئة تنفيذ مشروعات اولمبياد لندن 2012 السير جون ارميت اضافة الى عدد كبير من رجال الاعمال البريطانيين والكويتيين الذين يمثلون عدة قطاعات اقتصادية من ضمنها البناء والبنوك والاتصالات والصناعات الفضائية والدفاعية.

نايف الحجرف

- تعزيز فرص الاستثمار انطلاقاً من نتائج الزيارة التاريخية لسمو أمير البلاد إلى المملكة المتحدة

«الاستثمارات الوطنية»: 1.1 مليار دينار مكاسب البورصة في نوفمبر

قال التقرير الشهري لشركة الاستثمارات الوطنية انه بنهاية تداول شهر نوفمبر 2012 بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالسوق الرسمي 29.51 مليار دينار كويتي بارتفاع قدره 1.19 مليار دينار كويتي وما نسبته 4.2 في المئة مقارنة مع شهر اكتوبر 2012 والبالغة 28.31 مليار دينار كويتي وارتفاع قدره 135.8 مليون دينار كويتي وما نسبته 0.5 في المئة عن نهاية عام 2011.

وانهى سوق الكويت للاوراق المالية تعاملاته لشهر نوفمبر على ارتفاع في اداء مؤشراته وذلك في قياسه مع اقفال شهر اكتوبر، حيث حققت المؤشرات العامة «السعري الوزاني NIC50 كويت 15» مكاسب بنسبة بلغت 3.1 في المئة و4.2 في المئة و5.8 في المئة و5.7 في المئة على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة الى المتغيرات العامة «المعدل اليومي للقيمة المتداولة - الكمية - عدد الصفقات» والتي ارتفعت بنسب بلغت 14.8 في المئة و5.9 في المئة و3.8 في المئة على التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 29.8 مليون د.ك خلال الشهر مقارنة مع 26.0 مليون د.ك لشهر اكتوبر من عام 2012.

وشهدت تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية خلال شهر نوفمبر تحولا كبيرا في مسار السوق الذي بلغ قاعه في نهاية شهر اكتوبر الماضي وذلك خلال ثماني سنوات عند مستواه الذي بلغ 5.650 نقاط بالتزامن مع المشهد السياسي المحلي الذي بلغ ذروة نازمه آنذاك، وبسبب تجاوب السوق بحدة مع تلك الاحداث فكانت المفارقة ان حقق بعدها وخلال اسبوعه الاول من شهر نوفمبر ما يقارب نصف الارباح التي حققها كل من المؤشر السعري ومؤشر كويت 15 خلال شهر نوفمبر اكمله، اذ برزت توجهات مؤسسية محمومة تستهدف شراء اسهم منتقاة خاصة ذات الرسملة الكبيرة حقق على اثرها مؤشر كويت 15 مكاسب هي الاكبر من بين مؤشرات السوق الرسمية خلال شهر نوفمبر بل وصل الى اعلى مستوياته منذ اطلاقه في شهر مايو الماضي.

هذا وقد تزامنت مع تلك التوجهات حركة مضاربية واسعة النطاق، ورغم تذبذب حركتها خلال الشهر لاسباب مختلفة مثل جولات جني الارباح او للاسبوع الذي شهد تواترا كثيفا لاعلانات الشركات عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث والتي بلغت 74 شركة تمثل نسبة 38 في المئة من عدد الشركات المدرجة خلال الاسبوع الثاني منه، الا ان 10 شركات من شريحة تلك الاسهم قد حققت مكاسب ما بين 28 في المئة الى 68 في المئة في محصلتها خلال هذه الفترة.

وبات المؤشر السعري على بعد 50 نقطة من الحاجز الرئيسي 6.000 نقطة، ويلاحظ الزيادة المطرة في السيولة المتداولة خلال الفترة الاخيرة من الشهر، حيث بلغت في احد ايام الاسبوع الاخير 54 مليون د.ك وهي ثاني اعلى قيمة تداول خلال عام 2012 باكمله، التي كانت نتاجا لاستمرار ضخ سيولة مؤسسية وتفاعل السيولة المضاربية التي يتم تدويرها.

وجدير ذكره ان تفاعل النشاط المضاربي قد جاء على وقع نفس ايجابي عام بالتزامن مع تكهنات بخصوص قرارات اقتصادية شعبوية او مراسيم ضرورة ذات طابع اقتصادي تبين لاحقا انها مجرد إشاعات او بالونات اختبار لا اكثر، ورغم عدم ورود انباء ايجابية ملموسة حول نتائج الشركات الكبيرة بما يبرر الارتفاع الذي طرأ على اسعارها فقد اشاعت انباء متفرقة حول استحقاقات معينة بشأنها وباعتقادنا انها لاترقى الى ان تدعم قرارا بالشراء.